



Narrative manifestations in Hijazi travel literature: Al-Qalsady's journey as a model

الذكاء الاصطناعي قراءة في الانثروبولوجيا الجنائية

M.M. Nour Raad Khalaf Al-Azzawi

م.م نور رعد خلف العزاوي

Al-Mustansiriya University - College of Arts - University of Baghdad
Baghdad - Iraq

الجامعة المستنصرية - كلية الآداب - جامعة بغداد

بغداد- العراق

E-Mail: : nourraad89@gmail.com

SUBMISSION

Received in Revised Form

ACCEPTED

E-PUBLISHED

التقديم

استلام النسخة النهائية

القبول

النشر الإلكتروني

17/5/2025

14/6/2025

17/6/2025

30/9/2025

P-ISSN: 2074-9554 | E-ISSN: 2663-8118

NO (62) September (2025) P (415-431)

ABSTRACT

With the rapid development of technology and information, artificial intelligence and its algorithms have become the most prominent feature of our contemporary era. As a result, machines are gradually replacing humans not only in work and physical effort, but also in thinking and decision-making, to the point where machines equipped with this technology are gradually separating themselves from humans, taking on their own identity and quasi-independent existence. This is what we call the technology of mass destruction. This technological development has become a source of growing fear among humanity that this scientific technology could in the future transform into a fully autonomous entity, completely independent of humans. It could also lead to the possibility of what was until recently considered almost impossible and could only be imagined in Hollywood and science fiction films: a machine taking control of humans, with the potentially dangerous consequences that could upend the laws and norms of the universe. Especially if scientific and technological research continues to develop this technology without any oversight or guidance, and humans become enslaved to artificial intelligence technologies, specifically to serve robots in the future, it is expected that this will lead to a third world war

المخلص

لقد أخذ التطور التكنولوجي والمعلوماتي دوراً بارزاً ومتسارعاً في إعادة بناء المجتمع من خلال خوارزميات الذكاء الاصطناعي التي شهدت في الوقت الحاضر ، مما شكل لنا آلية عمل إلكتروني جديد، لتحقيق ما هو مطلوب من الإنسان للعمل بالمجهود البدني الذي سوف يحقق جهداً استثنائياً كبيراً، ليس في العمل الميداني فحسب ، بل أصبحت تحل محله أيضاً في التفكير و اتخاذ القرار لدرجة أصبحت معها الآلات المزودة بهذه التقنية تفصل شيئاً فشيئاً عن الإنسان وتأخذ ذاتيتها وكيونتها شبه المستقلة. وهذا ما نطلق عليه بتقنية الدمار الشامل ليتحول هذا التطور التكنولوجي الى مصدر خوف متنامي لدى البشرية من أن تتحول هذه التقنية العلمية في المستقبل إلى كائن ذاتي التحكم مستقل تماماً وبشكل كلي عن الإنسان بل ومن إمكانية حدوث ما كان يعتبر الى حد قريب شبه مستحيل ولا يمكن تصويره إلا في أفلام هوليود والخيال العلمي بأن تصبح الآلة هي المتحكم في الإنسان، وما قد ينجم عن ذلك من تبعات خطيرة قد تقلب رأساً على عقب قوانين ونواميس الكون خصوصاً إذا ما استمر البحث العلمي والتكنولوجي لتطوير هذه التقنية من دون أي رقابة أو توجيه وان يصبح البشر عبداً لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتحديدًا لخدمة الإنسان الآلي مستقبلاً ومن المتوقع ان تقودنا لحرب عالمية ثالثة

Keywords

Artificial Intelligence, Forensic Anthropology, Genetic Regression, Crime, Enrico Ferri

الكلمات المفتاحية

الذكاء الاصطناعي ، الأنثروبولوجيا الجنائية ، الارتداد الوراثي ، الجريمة ، أنريكو فيري



THIS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE <http://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

المقدمة :

عرفت البشرية في السنوات القليلة الماضية ثورة شاملة في عالم التكنولوجيا والاتصال والمعلومات حيث التطور الذي شهده مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال وتنامي المعاملات الإلكترونية، حقق العديد من المزايا سواء على المستوى الفردي أو حتى الدولي، إلا أن ذلك لم يكن ليمر بسلام دون ان يكون له أثر سلبي من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد ظهرت العديد من الجرائم الخطيرة (بوقرين، 2019، صفحة 77) التي تعرف بالجرائم الذكاء الاصطناعي إحدى جرائم المستقبل القريب حيث إن بعضها بدأت تتنوع وتتعدد نظرا للتطور التكنولوجي الذي بدأ بالماضي وتسارعت وتيرته في الحاضر، ونتيجة لتصرفات وأفعال الذكاء الاصطناعي لابد ان تكون له مسؤولية قانونية بوجه عام، ومنها المسؤولية الجنائية بشكل خاص، وذلك إذا شكل الفعل جريمة من تلك الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو أي قانون عقابي آخر جرم الفعل وقرر له عقوبة .

المبحث الأول : الاطار العام للدراسة ومنهجيتها

أولا عناصر الدراسة :

مشكلة الدراسة : تدور حول ما هية الذكاء الاصطناعي ، وماهية التحديات الاخلاقية حول محاولة اختراق الخصوصية وانتهاكها فضلا عن الأمن السبيري وما هو دور القانون الجنائي تجاه الاضرار والجرائم التي يرتكبها الذكاء الاصطناعي في بنية المجتمع ، وهل اعتبره جريمة ام لا ؟ فضلا عن تضعيف الدور البشري او الغائه بسبب الاعتماد المفرط على التكنولوجيا؟

هدف الدراسة : ضرورة مقارنة هذه التقنية من الناحية القانونية للحيلولة دون تحوله الى تقنية فتاكة بالإنسان عوضا عن خدمته .

أهمية الدراسة : تركز هذه الدراسة على (أبراز) الدور الاجرامي والالأخلاقي لهذه التقنية المدمرة

ثانيا : مجالات الدراسة : قسمت الدراسة مجالاتها الى :-

المجال الزمني : ويقصد به المدة أو الفترة الزمنية الخاصة بتلك الدراسة بدأ من جمع البيانات و الملحوظات الميدانية والمقابلات مع الإخباريين وصولاً إلى النتائج التي استغرقت (10-6-2024 / 2025-3-28)

المجال المكاني : يقصد به ميدان الدراسة أي المنطقة الجغرافية التي تجري بها الدراسة متمثلة بالجامعة المستنصرية

المجال البشري يقصد به الأشخاص الذين تمت مقابلاتهم (الإخباريين) الطلبة والأساتذة .

ثالثاً أدوات الدراسة :

اعتمدت الباحثة على مجموعه من الأدوات الأنثروبولوجي منها الملاحظة بالمشاركة ، والمقابلة ، والاخباريين ، وفضلاً عن الوثائق والكتابات حول الموضوع ، وأما المنهج المعتمد في الدراسة فهو المنهج الوصفي والمنهج المعرفي من اجل فهم تصورات افراد المجتمع حول اهمية وخطورة الذكاء الاصطناعي وطريقة تعاملهم معه وكيف تصور ثقافتهم هذه التقنية لهم ؟

رابعاً :التوجه النظري للدراسة :

يعتبر العالم الإيطالي أنريكو فيري أحد أبرز من اشتغلوا بتفسير الظاهرة الإجرامية، إذ يعد القطب الثالث للمدرسة الوضعية الإيطالية مع سابقه " للومبروزو " و " كاروفالو"، كما ينظر إليه اليوم كرائد في علم الاجتماع الجنائي، لقد جاءت نظرية أنريكو فيري حول الجريمة اذ ان الجريمة وجدت نتيجة هذه العوامل أو تلك بل هي حصيلة مجموعة من العوامل المتداخلة التي تتفاعل معا ومن هذه العوامل ما هو متصل بجانب شخصية الفرد نفسه أي بداخله ومنها ما هو مرتبط بالبيئة المحيطة به وانطلاقاً من الفرضية السابقة والتي مؤداها نسبة السلوك الإجرامي لتفاعل عدة عوامل فقد وضع فيري ما يسمى ب(قانون الإشباع والتشبع الإجرامي) وهو قانون يشبه قانون الكثافة في علم الكيمياء ، ومؤداه أنه ، إذا تكاثفت عوامل طبيعية وجغرافية معينة ، مع ظروف اجتماعية معينة ، فينتج حتماً عدداً معيناً من الجرائم لا ينقص

ولا يزيد. وطبقاً لهذا القانون أيضاً يصل فيري إلى القول بأن كل حدث غير طبيعي أو طارئ - كحرب أو ثورة أو وباء عام ... الخ - يؤدي إلى اطراد سريع في معدل الإجرام سرعان ما يعود هذا المعدل إلى حاله السابق حالما يزول الحدث الشاذ .

وساهم رافاييل جارو فالو Raffaele garovalو بقسم كبير في وضع النظرية الأنثروبولوجية، حيث يعتبر ثاني أهم مؤسس للمدرسة الإيطالية من خلال دراسته للتخفيف من حدة التطرف الذي نادت به مدرسة الأنثروبولوجيا الجنائية أجرى العديد من الدراسات على المجرمين شملت بصورة خاصة الجانبين النفسي والعقلي وحاول الربط بين السلوك الإجرامي والخصائص الخلقية والعضوية في شخصية المجرم، حيث أكد - جارو فالو - إلى أن العيوب التي تتوفر في عظم الفك السفلي تعد دليلاً على العنف والوحشية، وأن الجزء الخلفي من الرأس يمتاز عموماً لدى المجرمين بزيادة في النمو عن الجزء الأمامي ، وصنف الجريمة إلى صنفين:

أ- الجريمة الطبيعية هي ذلك الفعل الثابت الذي لا يختلف شعور الناس تجاهه في كافة المجتمعات والأزمنة. ورأى أن هذه الجريمة لا تحترم مسألتين إثاريتين في غاية الأهمية بالنسبة للمجتمع تتمثل في العاطفة ووجدان المجتمع ومن أبرز هذه الجرائم الاعتداء على الأشخاص.

ب الجريمة المصطنعة هي تلك الأفعال التي يخلقها المشرع خلقاً بهدف حماية المصالح المجتمعية حيث تأخذ مصدرها من القانون الخاص بالدولة وتتعلق بتنظيم المجتمع ومن أبرز هذه الجرائم جرائم التهرب الجمركي . (السراج، 1994، صفحة 66)

المبحث الثاني : القراءة في المفاهيم

الذكاء الاصطناعي : يُعرف بأنه قدرة أجهزة الكمبيوتر أو الروبوتات أو غيرها من الآلات باكتساب صفة الذكاء، وأن تكون قادرة على حل المشاكل والقيام بالأشياء المرتبطة بالبشر، مثل: التفكير، والتخاطب، والقيام بالمهام والأهداف المحددة، ويمكنها التحسين من نفسها من خلال المعلومات التي تم جمعها هو مستقبل التقنيات الرقمية. وأن أنظمة الذكاء الاصطناعي لديها القدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات التي لا تحتاج إلى تدخل بشري فيها، فضلاً عن إمكانية تطويرها واستخدامها من قبل صانعي القرار البشريين قد يساعد الذكاء الاصطناعي نحو تعزيز محو الأمية التعليمية والرقمية في المجتمعات. (كيوش، ٢٠٢٤، صفحة ٣٧٨) وتستخدم هذه التقنية مزيجاً من العلوم (الرياضيات و علم النفس واللسانيات والهندسة والخوارزميات) لتجعل التطبيقات والبرامج والأنظمة المعلوماتية قادرة على محاكاة الذكاء البشري من خلال قدرتها على التفكير والتعلم واتخاذ القرار وسرعة تحليل البيانات لذلك اطلقوا عليه تسمية ب(بتروال العصر الحالي) اما البعض الاخر جعله عنوان للثورة الصناعية الرابعة (قايدي، 2023، صفحة 11)

ويعتبر جون مكارثي John McCarthy أول من أسهم في وضع مصطلح الذكاء الاصطناعي لأول مرة في عام 1956م، في جامعة دارتموث Dartmouth في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد ذلك قام مكارثي وزميله ميرفن منسكي بتأسيس مخبراً للذكاء الاصطناعي بالمعهد التكنولوجي بماساشوستس (MIT)، وبعد ذلك انتشر علم الذكاء الاصطناعي في بقية جامعات العالم (الميساوي، 2021، صفحة 14) مفهوم الذكاء الاصطناعي من مقطعين (الذكاء) يعني القدرة على حل المشكلات والقدرة على التكيف والقدرة على تعلم الخبرة (واخرون، 2024، صفحة 44) وبحسب قاموس Webster حيث أن الذكاء أيضا يعني القدرة على فهم الظروف والتطورات الجديدة وإدراكها مع تعلمها، وبالتالي مفاتيح الذكاء متمثلة في الإدراك الفهم والتعليم، أما بالنسبة لكلمة اصطناعي فهي ناتج الأشياء التي تنشأ من خلال النشاط أو الفعل الذي يتم من خلال اصطناع وتشكيل الأشياء (عثمانية، 2019، صفحة 11) .

مراحل نشوء الذكاء الاصطناعي :

المرحلة الأولى : انه يمكن استخدام الآلة لإجراء عمليات حسابية معقدة كان يعتقد سابقاً انها خاصه بالعنصر البشري ، وفي بدايات القرن العشرين قهرت كلمة (روبوت) لأول مرة في مسرحية خيالية علمية للكاتب التشكي (كارل تشاييك)

المرحلة الثانية :- بدأت عام ١٩٤١ وذلك باختراع الحاسوب وتطوير نظريات

للذكاء الاصطناعي فشهدت تطورات سريعة ومذهلة أحدثته نقله نوعية وجذرية في حياة البشر، وبعدها نشرت ورقه علميه عام ١٩٤٣ قدمها كلاً من (وارن ما كولوتش ووالتر بيتش) تتحدث به عن كيفية عمل الخلايا العصبية وكيفيه نمذجه شبكة عصبية بسيطة لتمثيل العمليات الحسابية الأساسية التي تحدث في الخلايا العصبية البيولوجية.

المرحلة الثالثة : في الحرب العالمية الثانية قام (الان تورينغ) احمد مساهمي بريطانيا في الانتصار في الحرب ومن العلماء الذين وضعوا أسس الذكاء الاصطناعي ، واستطاعت آلة تورينغ إثبات قدرة الاله على العمل بالمنطق الرياضي بدون تدخل البشر استناداً على مدخلات وأوامر مسبقه، وفي الخمسينيات حدثت تقدماً كبير اني ابحاث الذكاء الاصطناعي وفي عام ١٩٥٦ صاغ (جون جون مكارثي هذا المصطلح (الفضلي، 2019، صفحة 114) .

المرحلة الرابعة : (شتاء الذكاء الاصطناعي الأول) عندما جف تمويل ابحاث الذكاء الاصطناعي بسبب الاخفاقات البارزة إما في الثمانينات تجدد الاهتمام بالذكاء الاصطناعي ويرجع ذلك الى اهتمام الحكومات. بشكل كبير في تمويلها من جديد وفي التسعينات وأوائل القرن الحادي والعشرين حقق الذكاء الاصطناعي نجاحاً كبيراً

المرحلة الأخيرة : مرحلة الروبوت (الانسان الالي) من المجالات المميزة في الذكاء الاصطناعي، والذي يهتم بمحاكاة العمليات الحركية التي يقوم بها الانسان او الحيوان بشكل عام ويوجد تطبيقات كثيرة لهذه الروبوتات ومنها الروبوتات العسكرية التي تستخدم لأغراض التجسس وتفجير الألغام وايضا الروبوتات الطبية التي تستخدم في العلاج والتشخيص في عام ٢٠٠٤، استخدم الروبوت (دافنشي) بنجاح ولأول مرة في مستشفى الملك خالد الجامعي بالمملكة العربية السعودية (سلامة، 2006، صفحة 32) .

الانثروبولوجيا الجنائية : وتعنى الأنثروبولوجيا الجنائية بأنها "علم طبائع المجرم ومضمون هذا العلم هو دراسة المظاهر العضوية والنفسية للمجرمين سواء ما يتعلق بخصائصهم البدنية الظاهرة أو بأجهزة جسمهم الداخلية، غرائزهم وعواطفهم وعلاقة هذه المظاهر بخصائص الجريمة" (إبراهيم، 1979، صفحة 19) .

تعرف أيضا بأنها تركز على تكوين الفرد المجرم من جميع النواحي البيولوجية والنفسية وبتأثير تكوين شخصيته بالبيئة الاجتماعية المحيطة به، لتقدم لنا الأسباب الدافعة للجريمة من وجهة النظر الفردية. (حسن، 2008، صفحة 34) .

وهو فرع من الأنثروبولوجيا التي تهدف إلى التحقيق العلمي للجريمة، حيث انه يتناول دراسة أصله وأسبابه، ويحاول تحديد مستوى المسؤولية لدى كل من المجتمع والشخص الذي ارتكب الجريمة، فضلا عن أنها تدرس الخصائص البدنية والعقلية للمجرمين، وكذلك العوامل الاجتماعية والبيئية التي يمكن أن تؤثر على سلوكهم الإجرامي وتتركز على عاملين أساسيين الأعمال الإجرامية بشكل صحيح والإنسان ككل(دراسة شخصية وسلوك المجرم) ، وكذلك سلوك المنظمات الإجرامية(العصابات)، بناء على خصائصها المورفولوجية والجسدية والنفسية بهذه الطريقة حاولت اكتشاف الأنماط الشائعة، في مواجهة الفعل الإجرامي، بهدف الوصول إلى ما الذي دفع الفرد إلى ارتكاب جريمة .

وتستخدم التخصصات العلمية ومجالات المعرفة الأخرى مثل علم النفس والقانون الجنائي وعلم الوراثة، من بين أمور أخرى الأنثروبولوجيا الجنائية تدرس بشكل شامل الجانحين وسلوكه الإجرامي في البيئة الاجتماعية حيث يتطور هذا السلوك

وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر، كانت الخطوط البحثية للأنثروبولوجيا الجنائية موجهة نحو اثنين من التخصصات منها علم فراسة الدماغ phrenology وعلم وظائف الأعضاء، كل من درس وحاول شرح الشخصية والسلوك البشري الإجرامي على أساس عناصر النظام العنصري والفيزيولوجي. ومع ذلك، تم دحض هذه النظريات ورفضها كحقائق مطلقة لشرح السلوك الإجرامي، إذ ان دراسة السلوك الإجرامي، يوفر علم الإجرام العناصر العلمية التي تلقي بالحقيقة؛ وهذا هو، كل ما يحيط مسرح الجريمة، وكيف حدث، والمؤلفين

المادية، وغيرها من البيانات ذات الصلة من هذه العناصر، ترسم الأنثروبولوجيا الجنائية خطأ من التحقيق لشرح هذه الحقيقة، من وجهة نظر بيولوجية وأخلاقية، أي دراسة جميع خصائص الجاني لتفسير سلوكه الإجرامي.

لا يهتم هذا العلم بوضع أحكام قيمية حول السلوك الإجرامي، لأنه يتعامل مع كشف الجريمة من واقع أو من وجهة نظر المحرم؛ بمعنى أنه يحاول توضيح ما أدى إلى جعل الجانحين يرتكبون سلوكا إجراميا معينا، سواء أكان ذو سوابق أم لا (نبيل، 2021، صفحة 634) .

الجريمة : هي مادة قانونية قبل كل شيء وتستند أساس في وجودها على الإتيان بفعل معين يراه المشرع ضارا بالمجتمع، وذلك يعني أن الجريمة تتغير في صورها وأشكالها من مجتمع لآخر وفي نفس المجتمع من فترة لأخرى، بانها سلوك إرادي يحظره القانون ويقرر لفاعله جزاء جنائيا (جميل، 2020، صفحة 49) ، وعرفت بأنها : خرق للعادات والتقاليد تتطلب تطبيق القانون. (السمالوطي، 1983، صفحة 46) .

يقصد بـ (النص الجنائي) هو الوعاء الذي يتضمن القواعد الجنائية التي بها يفرض المشرع الجنائي إرادته على المخاطبين بها . وتتميز النصوص او القواعد الجنائية بأنها من قواعد القانون العام التي توصف بأنها "قواعد آمرة"، ومن ثم فان العلاقة الخاضعة للقاعدة الجنائية ستنشأ بين الدولة والأشخاص المخالفين لها، ولكونها قواعداً آمرة فسوف لن يمتلك الخاضعين "الأشخاص والسلطة" لها صلاحية تعديلها او الاتفاق على خلافها . فضلا عن ان النص الجنائي ليس مقصوراً على التشريعات العقابية الجنائية "قوانين العقوبات" فحسب، بل يمتد ليجد له مكاناً في تشريعات أخرى تتضمن أحكاماً عقابية كقوانين مكافحة البغاء والمخدرات وتشريعات رعاية الأحداث وتشريعات مكافحة الجرائم المعلوماتية وغيرها . والمهم هنا ان النص الجنائي عموماً سيكون النتاج الذي يخرج به المشرع لإفراغ فحوى مبدأ الشرعية الجزائية في قالب النص الجنائي، نتيجة لتأكيد منظري الانثروبولوجيا الجنائية منهم الباحث دي لا بورتا والطبيب النمساوي فرانز جوزيف غايل الذي اسس علم فراسه الدماغ وصولاً إلى لومبروزو ومدرسته الانثروبولوجية الوضعية وداروين فقد أكدوا جميعهم على مبدأ (الارتداد أو الانحطاط الوراثي للسلوك الإجرامي) بمعنى أن الشخص المجرم هو شخص بدائي ومتوحش أكثر من مثيله الحضري وهذا تهمه لصيقه بالمجتمعات البدائية والبربرية محاوله الانتقاص

منها فماذا يقولون اليوم على الذكاء الاصطناعي وهو احدث ما أفرزته الثورة التكنولوجية وهو يقوم بعمليات إجرامية خطيره أكثر من البشر تصل إلى حد القتل وانتهاك الحقوق البشرية

المبحث الثالث: التطبيقات الميدانية

اولا تطبيقات الذكاء الاصطناعي :

في سياق السباق المحموم اتجاه امتلاك و تطوير وسائل و أدوات التكنولوجيا اصبح الذكاء الاصطناعي مقياسا حقيقيا لمدى قوة و تقدم الدول فأصبحنا نشهد توظيفا لهذه التقنية المتطورة في مجالات كانت حد الأمس القريب حكرا على الإنسان.

التطبيقات الإيجابية :

مجال البحث العلمي، فقد اصبح الذكاء الاصطناعي وسيلة لا غنى عنها في تجميع وتحليل البيانات والإحصائيات، وتلقين اللغات والتدريس وتحويل النصوص أو الكلام الى صور و الترجمة والقدرة على توليد الأفكار والاقتراحات و التنبؤ بالتغيرات الجوية والمناخية، وهندسة المنازل الذكية والبنائات صديقة البيئة .

مجال الطب، فاصبح الذكاء الاصطناعي يستخدم في إجراء الفحوصات الطبية والتحليل المخبرية، كما تتم الاستعانة به في العمليات الجراحية المعقدة والدقيقة، إضافة إلى التشخيص السريع للأمراض، والكشف المبكر عن الأورام.

مجال النقل، تستخدم هذه التقنية في برامج و أنظمة الملاحة البحرية والجوية، وتعزيز إجراءات الأمن الخاصة بالقطارات، إضافة إلى إدارة حركة المرور، والتنبؤ بمشاكل السير الطرقي، والوقاية من حوادث السير.

مجال الشغل، فقد أصبحت الآلات الذكية تعوض الإنسان في العمل بالمواقع والظروف الخطيرة كالتفتيش النووي و التسربات الإشعاعية وأماكن انتشار الأوبئة والمكروبات والأشغال تحت أرضية والصناعات العالية المخاطر...

المجال الأمني، فتتم الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في تدبير الأبحاث الجنائية والوقاية من الجريمة، إلى جانب التعرف على المجرمين و رصد أماكن تواجدهم، التحليل السريع للبيانات والمعطيات الجنائية، تقوية الأمن السيبراني، تعزيز القدرات الاستخباراتية، تقوية أنظمة المراقبة والتتبع التنبؤ بحالات العود، تحديد المناطق و البؤر السوداء .

المجال العسكري، فتستخدم هذه التقنية في تطوير أنظمة الدفاع والرصد المبكر للهجمات، إضافة إلى تصنيع الروبوتات العسكرية التي تستخدم في المعارك والمواجهات الميدانية والبرية بدل البشر، ثم تحديد إحداثيات التوقع الجغرافي وتشغيل الطائرات بدون طيار، ومهام المراقبة والاستطلاع التضليل المعلوماتي والتشويش على الرادارات .

التطبيقات السلبية :

ما تحمله هذه التقنية من مخاطر فأولى الكوارث الذي يندر بها الاستخدام المفرط للذكاء الاصطناعي هو تخريبه للعقل البشرية ففي ظل عدم الوعي بدوافع اللجوء لهذه التقنية، سنصبح أمام أجيال مستقبلية ذات عقول يسيطر عليها الخمول والكسل، وبالتالي من السهل توقع حدوث انتكاسة في أنماط وطرق التفكير البشري، بسبب الاعتماد المتزايد واللجوء التلقائي للاستعانة بالذكاء الاصطناعي الذي سيحل محل العقل البشري في التفكير و ما سيواكب ذلك من تردي المستويات التعليم و انحطاط في طرق التفكير وتراجع في العلوم والإبداع فضلا عن طرق التلاميذ والطلاب للغش و استخدامه في حل التمارين والمسائل التعليمية التي من المفترض أن يتمرن عليها عقل الطالب أو التلميذ في سياق تدريبيه على التمكن من تملك مختلف المهارات والقدرات التعليمية والبيداغوجية، وأما في المجال العسكري خلال الحروب ستتلاشى وتذوب الحدود التي تفصل وتميز بين ما هو هدف عسكري وآخر مدني من المفترض أن يحظى بالحماية الإنسانية طبقا للقوانين و الأعراف الدولية فضلا عن مجال الإعلام والتواصل الذي ما سمي بالسلطة الرابعة إلا لقدرته على التأثير في المجتمعات، فقد بات الذكاء الاصطناعي قادرا على اختراق خصوصيات الأفراد، مع القدرة على تصميم صور وتركيب فيديو هات غاية في الدقة و شبه حقيقية بالصوت والصورة لوقائع وأقوال وتصرفات مصطنعة الشيء الذي يتيح القدرة على نشر المعلومات الزائفة والأخبار المضللة المعززة بالصور. كما أصبح هذا الذكاء قادرا على توجيه المواقف والاختيارات والآراء،

وذلك من خلال قدرته على دراسة اهتمامات الأفراد وأنماطهم الاستهلاكية، حيث يتيح له إمكانيات توجيه الرأي العام فيما يخص مواقفه وميولاته السياسية والانتخابية، وبالتالي تغيير التوجهات المجتمعية والذوق العام وإمكانية الحشد لتأييد فكرة أو اتجاه معين. وبالتالي سيشكل تهديداً محدداً بحقوق الإنسان التي راكمت عبر تطورها التاريخي مجموعة من المكاسب الفائدة البشرية بهدف إرساء جملة من المبادئ التي تكفل وتضمن العيش المشترك كالمساواة والعدل والحرية . (اعوينه، 2025 ، الصفحات 22-25) .

ثانياً :امثله تطبيقاً عن الدول التي طبقتها:

نجد العديد من الدول التي تستخدم نماذج وتقنيات وآلات الذكاء الاصطناعي في مجتمعاتها، ففي أمريكا نجد هناك (المحامي الإلكتروني) الذي يتم الدفاع بتفويض من قبل الأشخاص، وفي الإمارات نجد (المأذون الآلة الذكية) حيث يتم إدخال البيانات الشخصية للطرفين ومن ثم يتم الزواج بينهما، وفي مصر يوجد المحاكمات عن بعد كأن يكون القاضي في مكان، وأن يكون باقي الأطراف في مكان آخر وقد سبقت مصر كافة الدول في هذا الأمر ، وأما في الصين فتمتلك أكثر من مئة روبوت موزعة في المحاكم في كافة أنحاء البلاد الصينية، ومنها الروبوت (زياوفا) والتي تقدم المشورة القانونية وتعرف الإجابات عن أكثر من أربعين ألف سؤال في مجال النزاعات القضائية، ويمكنها أن تتعامل مع ثلاثين ألف مشكلة قانونية و كذلك دولة أستراليا فقد صممت قاضياً على شكل روبوت يمكنه النظر في النزاعات المالية الصغيرة والتي تقل قيمتها عن 7000 يورو، والتركيز على نزاعات العقود، عن طريق تحميل الأطراف المتنازعة كافة الوثائق اللازمة، حتى تقرر الخوارزميات في الأمر، ومن ثم يصدر الحكم الذي يمكن استئنافه أمام قاضٍ بشري، وكان مقرر أن يتم تجربته مع نهاية عام 2019م، وفي الولايات المتحدة الأمريكية الفدرالية تم تصميم برنامج ذكاء الاصطناعي يتنبأ بقرارات القضاة في المحاكم الأمريكية، وتم تقدير بما نسبته من (20 -30%) من القضايا يمكن استبدالها بالذكاء الاصطناعي، إلا أنه كان هناك تحيز عنصري كبير وإساءة تقدير للمخاطر ومعاودة الاجرام لدى مختلف المدانين بالقضايا، فقد كان يجري تصنيف المدانين السود أعلى من غير السود، حتى عندما يرتكب المدانون البيض غير السود جرائم أشد خطورة

وفي سنغافورة يطبق فيها (القاضي الذكي) بمعنى أن يتوجه الأشخاص للقاضي الآلة حتى يمدونه بالمعلومات ويحكم بين المتقاضين، وحتى اجراءات التحكيم، وفي السعودية روبوت انسان آلة (صوفيا) فقد أطلقوا عليه هذا الاسم، واعطوه الجنسية السعودية واعطوه حق التصرف والملكية في بعض الأمور.

ترتبط الاشكاليات القانونية بالعادة في نموذج الذكاء الاصطناعي المتقدم أكثر من النموذج البسيط، فعلى سبيل المثال: السيارات ذاتية القيادة والمنتشرة حالياً بكثرة في الدول الأوروبية والإمارات، بحيث تقوم فكرة هذه السيارات القائمة على نموذج الذكاء الاصطناعي المتقدم أنها تقوم بالقيادة بنفسها بدون أي تدخل بشري، سواء كان الشخص يجلس فيها فإنه ليس له أي تحكم في هذه السيارة فهي تمشي بشكل ذاتي بنفسها عبر الأكواد البرمجية التي تتحكم في حركتها.

في حين أنه في الوضع الطبيعي السيارات غير ذاتية القيادة، عندما يكون الشخص يقودها ويتحكم في قيادتها، فإنه يكون مسؤول عن أي حوادث تحدثها هذه السيارة لكن وعلى العكس، أو كان الذكاء الاصطناعي يقود هذه المركبة و أحدث أي حادث أو إصابة دهس لشخص ما فمن يكون المسؤول جنائياً في هذه الحالة، في حين أنه لا يمكننا إسناد أي مسؤولية جنائية للذكاء الاصطناعي نفسه، لأنه لا يوجد لدينا أي نص على ذلك وطبقاً لمبدأ الشرعية الجنائية بأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني فقانون العقوبات لم ينص على مسؤولية الآلة إنما نص على مسؤولية الأشخاص. (أبو علي، 2024، صفحة 146).

ثالثاً: التطبيقات الميدانية للدراسة :

ويرى المحامي كمال الخيلاني ان العراق ليس لديه تشريعات لمكافحة ومواجهة الجرائم المعلوماتية كما في البلدان الاخرى التي يمكن الاستعانة بها كحد أدنى في مواجهة جرائم الذكاء الاصطناعي وان المجتمع العراقي لا يخلو من تحديات وإشكاليات واقعية وقانونية حول جرائم الذكاء الاصطناعي، ، وأبرزها إنتهاك حق خصوصية الانسان ، وهذا التجريم يتطلب نص قانوني ، ولعل أبرز جرائم الذكاء الاصطناعي هي جريمة تزوير البيانات، وتعتبر الأكثر شيوعاً بين أنواع الجرائم التي ترتكب عبر أجهزة الذكاء الاصطناعي ، فلا

تخلو جريمة من جرائم الذكاء الاصطناعي أو جرائم الحاسوب عموماً من عملية تزوير للبيانات، وتحدث هذه الجريمة وتكون بدخول الجاني إلى قاعدة البيانات على وجه غير مشروع ليقوم بإجراء تعديل للبيانات وتدميرها، سواء بإلغاء البيانات الموجودة أو بإضافة أخرى لم تكن موجودة قبل ذلك، واختراق البريد الإلكتروني، والمواقع الرسمية والشخصية، والأرقام سرية وارسال الفيروسات وغيرها. وعالمياً من أشهر نماذج الجرائم الجنائية التي ارتكبت عن طريق الذكاء الاصطناعي نماذج عن جرائم لسيارات ذاتية القيادة ، ونماذج عن جرائم لروبوتات ذكية:

1- قضية جهاز المحادثة "Tay" والصادر عن شركة مايكروسوفت عام 2016 والذي قام بأرسال آلاف الرسائل الالكترونية في ثماني ساعات عبر تطبيق "X" المعروف في حينها بـ "Twitter"، وهي رسائل كانت تتطوي على مضامين عنصرية مخالفة للقانون (<https://uomus.edu.iq/>)

2- جريمة (واندا هولبروك) حيث استعمل الروبوت أذرعته في قتل امرأة أمريكية في معمل لصنع قطع غيار السيارات أثناء عملها في مراقبة اعمال الروبوتات ،أذ كانت موضوعة في اقسام منفصله أذ تمكن الروبوت من مد ذراعه الى القسم الذي تتواجد فيه وصدم راسها وسحقه بين أدوات التوصيل فضلاً عن جريمة قتل رجل يعمل في مصنع شركة فولكس فاكن في المانيا أيضاً قتله روبوت بمسكه وسحقه على صفيحه معدنية

3- جريمة روبوت المحادثة قامت شركة أمريكية ناشئة بصنع روبوت المحادثة اسمه (اليزا) لتبادل المحادثات اليومية باستعمال تقنية الشات بوت (GPT-J) وهو مفتوح بصورة مباشرة عوضاً عن المصدر و جريمة (OpenAI's GPT) والذي يعد حوار مع التكنولوجيا التي تحولت إلى وسيلة للقتل اذ انتحر رجل بلجيكي في 2023 نتيجة دردشة مع الذكاء الاصطناعي مع الشات بوت لروبوت (أليزا) حسب ما تحدثت به زوجة الرجل حيث اشارت ان الرجل اعتاد مؤخراً الدردشة مع اليزا تكاد تكون يومية ولفترات طويلة وبعد ستة أسابيع فقط من التحدث مع اليزا، شجعتة على الانتحار حتى نفذ القرار، فكان لديه قلق بيني شديد نشأ منذ عامين، وقد يكون حمل داخله ميولا انتحارية معينة شجعتة الروبوت على تقويتها حتى فارق الحياة، حيث أن الروبوت اليزا هي المسؤولة عن انتحار الرجل البلجيكي وذلك لان

تشجيعها له من خلال اجوبتها عن اسئلته الخاطئة في سوء حالته النفسية عندما وافقته على مخاوفه بتأييدها و نمت تلك المخاوف و اكدت على هواجسه الوهمية والمغلوبة عن البيئة (الجميلي، 2024، صفحة 169) . و اكد الدكتور احمد الشخيلي أستاذ العلوم السياسية جامعة بغداد أوضح ان الذكاء الاصطناعي هو نعمة للذي يعرفه توظيفه والاستفادة منه ، وذكرت احدى الطالبات ان يشكل خطرا بليغ على الفتيات فهو يقوم بتقليد الأصوات و تمثيل بالصور وهو ما يسبب تهديد لنسيج الاسرة أولا والمجتمع ثانيا واما سيد العميد الدكتور مهدي البولاني أوضح ان لا يمكن للقضاء ان يحد او يغير في استجابة الذكاء الاصطناعي

المبحث الرابع : النتائج والمقترحات

النتائج:

أن سبب جرائم الذكاء الاصطناعي أنه غير قادر على الانضباط والتكيف مع الضوابط والاعراف الاجتماعية فتكون لديه القدرة على السلوك الإجرامي فهو له لا يمتلك الروح الانسانية وانما عقلية برمجية .

عدم وجود نص جزائي في قانون العقوبات العراقية ينظم و يحدد المسؤولية الجزائية والعقاب عن الجرائم المترتبة لأليات او كيانات الذكاء الاصطناعي وانما فقط يوجد قانون الجريمة الإلكترونية فضلاً عن إشراك العنصر البشري بالعقاب المفروض على الآلة عندما تكون جريمة ناتجة عن اعمالها بناء على استقلالها وترتب مسؤوليتها دون ان ترتكب الاطراف اي خطأ

على الرغم من الإيجابيات التي حققها الذكاء الاصطناعي في ظل الثورة التكنولوجية الا انه قد سبب مشاكل جسيمة في بنية المجتمع والدولة.

القانون وحده لا يمكنه أن يفعل كل شيء.. لذلك من الضروري تنمية (مجال الأخلاقيات) ليتمكن الفاعلون في المجتمع الرقمي من الوعي بالمخاطر المحتملة للتكنولوجيا ودعوتهم للعمل وفق القوانين والمعايير الاجتماعية، إذ يجب أن يعمل (القانون و الأخلاق) معا لاحتواء تطور الذكاء الاصطناعي .

أسهمت هذه التقنية في توفير الرفاهية للإنسان من خلال الاقتصاد في الجهد والتقليل إلى أبعد الحدود من نسبة المخاطر التي قد يتعرض لها، بل وجودة الخدمات المقدمة له و الزيادة من قيمتها ونوعيتها.

المقترحات :

على المشرع العراقي متابعة التشريعات الجنائية العالمية ، وان يواكب التنامي المتسارع لأليات الذكاء الاصطناعي من اجل إصدار عقوبات عليه فضلا عن حصر جميع برمجيات الذكاء الاصطناعي و تصنيعها بأيادي الدولة

تشديد العقوبات على مرتكبي الجرائم الإلكترونية عبر اعتمادهم على اليات الذكاء الاصطناعي لخطورتها على بنية المجتمع حيث تهدد نسيجه المجتمعي وصعوبة تفاديه من قبل الضحية بسبب الفوارق العقلية والجسمانية بين الضحية والآلة

اقامة ورش وندوات تثقيفية وتوعوية بأخطار الذكاء الاصطناعي ليس فقط في المؤسسات الحكومية المتمثلة بالجامعات او الوزارات وانما حتى في المؤسسات الغير رسمية كالمجالس الثقافية ، المساجد وسائل التواصل الاجتماعي المتمثلة.

المصادر والمراجع :

1. أمينة عثمانية. (2019). المفاهيم الأساسية للذكاء الاصطناعي كتاب جماعي ، تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال (المجلد ط1). (اشراف وتنسيق أبو بكر خوالد، المحرر) برلين - ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
2. جاسم محمد علوان الجميلي. (2024). المواجهة الجزائية للجرائم الواقعة باستخدام الذكاء الاصطناعي . مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد (13)، العدد(2).
3. خلف كريم كيوش. (٢٠٢٤). ممارسة انشطه العلاقات العامة في ضوء تقنيات الذكاء الاصطناعي. بغداد: مجلة اداب مستنصرية،الانسانيات ،العدد١٠٦.
4. خليفة الميساوي. (2021). الذكاء الاصطناعي وحوسبه اللغة العربية . الجزائر : مجلة مدارات في اللغة والادب ،مجلد1، عدد 5 .

5. زيوش سعيد و ونوغي نبيل. (2021). توجهات انريكو فيري الأيديولوجية وأثرها في الانثربولوجيا الجنائية "دراسة قانونية نفسية انترودينية". مجلة انثربولوجية الأديان ، المجلد 17، العدد2.
6. صفات سلامة. (2006). تكنولوجيا الروبوتات : رؤية مستقبلية بعيون عربية (المجلد ط1). القاهرة: المكتبة الاكاديمية.
7. صلاح الفضلي. (2019). اليه عمل العقل عند الانسان . القاهرة : دار الكتب للنشر والتوزيع.
8. عبد الحليم بوقرين. (2019). نحو مكافحة ظاهرة المخدرات الرقمية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٦ .
9. عبود السراج. (1994). الوجيز في علم الإجرام والعقاب. سوريا: منشورات جامعة دمشق.
10. محمد جبر السيد عبد الله جميل. (2020). جريمة التحرش الجنسي وعقوبتها في التشريع الإسلامي والقانون. بيروت لبنان: دار الكتب العلمية.
11. محمد عبدالكريم طاهر واخرون. (2024). الذكاء الاستنتاجي لدى طلبة كلية التربية الأساسية. بغداد: مجلة كلية التربية الأساسية ، وقائع المؤتمر الافتراضي العلمي السنوي السابع لقسم معلم الصفوف الأولى ، العدد(الخاص).
12. محمد علي أبو علي. (2024). المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي (المجلد ط1). مصر: دار النهضة العربية.
13. منصور إسحاق إبراهيم. (1979). الموجز في علم الاجرام والعقاب . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
14. نادية قايد. (2023). المقالة المغربية والذكاء الاصطناعي مابين التذبذب والتملك (المجلد ط1). المغرب: المجله المغربية لتاريخ القانون ، العدد 3، مطبعة الجسور وجدة.
15. نبيل اعوينه. (2025). اخلاقيات الذكاء الاصطناعي. مجلة الميادين، المغرب ،المجلد 15 ، العدد 1.

16. نبيل السمالوطي. (1983). علم إجتماع العقابي. القاهرة مصر: دار الشروق للنشر.
17. نشأت اكرم حسن. (2008). علم الانثربولوجيا الجنائي . عمان: دار الثقافة للنشر .
18. البحوث التي تم الاستشهاد بها من الجامعة المستنصرية :
1. خلف كريم كيوش. (٢٠٢٤). ممارسة انشطه العلاقات العامة في ضوء تقنيات الذكاء الاصطناعي. بغداد: مجلة اداب مستنصرية،الانسانيات ،العدد ٦٠١.
2. محمد عبدالكريم طاهر واخرون. (2024). الذكاء الاستنتاجي لدى طلبة كلية التربية الأساسية. بغداد: مجلة كلية التربية الأساسية ، وقائع المؤتمر الافتراضي العلمي السنوي السابع لقسم معلم الصفوف الأولى ، العدد(الخاص).
3. عبد الحليم بوقرين. (2019). نحو مكافحة ظاهرة المخدرات الرقمية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العدد ٦٦ .